الحرب النفسية.. العدوّ يسدّد داخل مرماه!

ليلى عماشا
كاتبة ومحللة سياسية

مصطلح "الحرب النفسية" شائع في إطار توصيف ما يقوم به العدوّ من محاولات مستميتة تسعى إلى بثّ روح الهزيمة والضعف في صفوف محور المقاومة، باستخدام الأدوات الإعلامية والمنابر الواقعية والافتراضية. اعتمد العدوّ هذا الغرض في الترويج للأكاذيب والأضاليل وبثّ التهديدات الواهية بشكل مباشر عبر الناطقين باسمه أو العاملين لديه أو حتّى مقدّمي الخدمات المجانية له بدافع الحقد الخالص أو غيره. واستخدم صيغ المخاطبة المباشرة وغير المباشرة في هذا السياق ليحقّق ما يعجز عنه في الميدان العسكري ضد المقاومة فتارّة يخرج علينا متحدث صهيوني بتهديد ووعيد ضدّ لبنان، رغم علمه أنّ ما يهدّد ويتوعّد به غير قابل للتنفيذ، وتارّة يعطى تعليمات لمتحدّث بالعربية كي يقوم بذلك بطريقته الخاصة والتي قد تظهر على شكل تباكٍ وتعاطف هدفه التخويف من القادم، أو على شكل قول شائن ضدّ المقاومة ورموزها وثقافتها وكلّ ما يدور في فلكها.

تعرف الحرب النفسية بـ"الحرب التي تستخدم فيها الدعاية من أجل التأثير على أشخاص بين أوساط العدو"، وبأنّها "عملية منظمة شاملة، تُستخدم فيها من الأدوات والوسائل ما يؤثر على عقول ونفوس واتّجاهات الخصم"، وقد تتزامن هذه الحرب مع حرب عسكرية كما نشهد في هذه الأيام، أو تدور مجرياتها في أيّام الهدوء على الجبهة بين معركتين، وهذا ما شهدناه بكثافة منذ تموز ٢٠٠٦ وحتّى دخول جبهة الإسناد في لبنان في معركة "طوفان الأقصى".

بناء على هذا التعريف، يمكن الجزم بأنّ العدوّ لقي في هذا الميدان هزيمة مذلّة تشكّل انعكاسًا مسبقًا لهزيمته العسكرية، أو تمهّد لها. في الواقع، تُقاس فعالية الأدوات المستخدمة في الحرب النفسية بفعاليتها وتأثيرها، تمامًا كما في الحرب العسكرية حيث يقوم العدو بتقييم فعالية قنبلة أو صاروخ من خلال قياس الأثر التدميري في المكان المستهدف، يجري تقييم الدعاية أو المقابلة أو المقالة أو التصريح أو حتّى المنشور المستخدم في الحرب النفسية من خلال قياس أثره في نفوس المستهدفين، وما دام غير مؤثر، فالحديث عن فشله هو حديث موضوعي علميّ مثبت، بمعزل عن الموقف منه. وبالتالي القول بأنّ العدوّ يلقى في الميدان النفسي هزيمة مرّة تصل الى ادنى المستويات ولا يترك اثرا في نفوس أبناء المقاومة، في حربه النفسية.

ويواصل الناطقون العسكريون والسياسيون في صفوف الكيان الصهيوني تصريحاتهم بالتهديد والوعيد ضدّ جبهة المقاومة في لبنان، وعن لائحة طلباتهم ورغباتهم التي تتضمّن إبعاد حزب الله إلى شمال الليطاني. الهدف من هذه التهديدات هو بطبيعة الحال ترهيب جبهة المقاومة وكلّ اللبنانيين كي يقوموا بالضغط على المقاومة لتتراجع. وعندما يرد المقاومون على هذه الترّهات بعدم قدرة الكيان على تنفيذ ما يتوعّد به على لسان سياسييها وعسكرييها، يصدر صوت من داخل الكيان المحتل عبر السياسيين أو العسكريين بأنهم قادرون. وفي هذا الإطار، يمكن متابعة الصحف اليومية الصادرة يوميًا في كيان الاحتلال والتي تنشر الكثير من التصريحات الرسمية أو التسريبات نقلًا عن ضباط وساسة، وجميعها تتحدّث عن الوهن الذي يفضح قدرة الكيان على الردع أو على حماية نفسه.

هناك مقال لـ"دايلي تلغراف" صدر مؤخرا حول مطار بيروت والذي يراد منه بثّ رسالة ترهيب من الكيان في سياق الحرب النفسية والإعلامية ضدّ حزب الله، وجميعنا رأينا كيف ارتدّت هذه القنبلة على الصهاينة أنفسهم، فعدا عن انفضاح الكذبة، كشفت عجزهم عن التجرّؤ على المطار خوفًا من ردّ المقاومة على ارتكاب عمل كهذا. بكلام آخر، روّج الصهاينة لكذبة تخزين الصواريخ في مطار بيروت، فسألهم جمهورهم "ما دمتم تعلمون بذلك فلماذا لا تقصفونه!؟"، عندها صمتوا!

وفي إطار الحرب النفسية هناك جانب آخر يستخدم فيه العدوّ أدواته المحليّة، سواء التاريخية أو المستحدثة، فالفشل الذريع عنوان لطيف لتوصيف ما يجري. كلّف العدوّ مجموعة من الخائبين ليطبّلوا له ويخدموا أهدافه في المعركة النفسية، فلم يكتفوا بالعجز عن تحقيق أيّ هدف، بل تحوّلوا بفعل حماقاتهم المتكرّرة إلى عبء نفسي ومعنويّ عليه. أظهر هؤلاء كلّ حقدهم على بلدهم دون أن ينجحوا في تحقيق أي مسعى من مساعي مشغّلهم، فازدادت عزلتهم وانكشف خواؤهم الأخلاقي والوطني أكثر فأكثر، حتّى باتوا عبارة عن عصبة بالكاد تمثّل نفسها، منفصلة عن الواقع ومتلعثمة في كلّ قول أو حديث. والأمثلة الحيّة هنا بتعداد هؤلاء الذين ارتبط اسم كلّ منهم بقول ساخر، أو بفيديو تهكّمي يبدع روّاد منصات التواصل الاجتماعي من أهل المقاومة في تسجيله ونشره وتداوله.

يمكن الجزم بأنّ العدوّ لقي في هذا الميدان هزيمة مذلّة تشكّل انعكاسًا مسبقًا لهزيمته العسكرية، أو تمهّد لها

بالعودة إلى مصطلح "الحرب النفسية" بكونه يعبّر عن "حرب العصر" وبكونها تهدف إلى تغيير أفكار وسلوكيات واستراتيجيات الفئة المستهدفة فيها، يمكن القول بثقة تامّة، إن العدوّ الصهيوني اليوم يحاول تسديد الأهداف في مرمى المقاومة، فيصيب مرماه ويعجّل في إعلان هزيمته.

الاتفاقية الأمنية الأميركية- الأوكرانية.. مجرد قوننة لما هو قائم

ليلى نقولا
كاتبة ومحللة سياسية

وقّع الرئيس الأميركي جو بايدن والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٢٤ اتفاقية أمنية ثنائية مدتها ١٠ سنوات، ستقوم بتوفير إطار للدعم الأميركي الذي ستقدمه الولايات المتحدة لـ"قدرات الدفاع والردع الأوكرانية"، فضلاً عن "التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار في أوكرانيا".

وتركّز الاتفاقية على تعزيز وتعميق التعاون الأمني والدفاعي والاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة وأوكرانيا، وذلك من خلال قيام الأميركيين بتطوير القوات الأوكرانية لتتماشى مع معايير حلف شمال الأطلسي وتمكين أوكرانيا من تطوير قوة عسكرية حديثة في المستقبل، وتبادل المعلومات الاستخبارية وتطوير التجسس والأمن السيبراني، وزيادة القاعدة الصناعية الدفاعية في أوكرانيا، وتطوير نظام طاقة أوكراني لامركزي متكامل مع أوروبا، وغير ذلك من التزام الولايات المتحدة بمساعدة أوكرانيا في الدفاع عن أمنها.

ويذكر موقع وزارة الخارجية الأميركية أن "الاتفاق يعزز هدفنا المتمثل في أوكرانيا آمنة وذات سيادة ومستقلة ومتكاملة مع المجتمع الأوروبي الأطلسي وقادرة عسكرياً على هزيمة العدوان الروسي الآن وردعه في المستقبل". وبالرغم من أن الإعلام الغربي والبيت الأبيض صوّر هذه الاتفاقية كأنها إنجاز كبير في مسار الدفاع عن أوكرانيا والالتزام الأميركي بأمنها، فإنّ الاتفاقية بشكلها الحالي لا يمكن اعتبارها سوى مجرد قوننة للعلاقات الدفاعية بين إدارة بايدن وأوكرانيا، وذلك على الشكل التالي:

ليست معاهدة دفاع مشترك بل مساعدة دفاعية

تتضمّن الاتفاقية نصوص تمت الاشارة إليها خطأً كأنها نصوص اتفاقية دفاع مشترك شبيهة بالمادة ٥ من اتفاقية منظمة حلف شمالي الأطلسي، والتي توجب الدفاع الجماعي المشترك عن أي دولة تتعرض للتهديد أو العدوان.

في الواقع، يشير نص الاتفاقية الأمنية الثنائية بين أوكرانيا والولايات المتحدة (المادة ٢) إلى أن المسؤولين الأميركيين والأوكرانيين سيجتمعون في غضون ٢٤ ساعة في حالة وقوع هجوم مسلح (أو التهديد به) على أوكرانيا، لتطوير استراتيجية للردّ وتحديد احتياجات أوكرانيا من الدعم الدفاعي.

لا تتضمن الأطر الدفاعية المذكورة في تلك المادة أي التزام أكيد من جانب الولايات المتحدة بتوفير قوات أميركية عسكرية للدفاع عن أوكرانيا أو التزام بدفاع جماعي، كما هي اتفاقية الناتو، بل تشير إلى مساعدة اقتصادية وعسكرية وعقوبات اقتصادية وتبادل استخباري...

اتفاقية غير ملزمة

بالرغم من أهمية الاتفاقية لكل من إدارة الرئيس جو بايدن والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، فإنّ عدم عرض تلك الاتفاقية على الكونغرس الأميركي للتصديق عليها يجعلها غير ملزمة إلا للإدارة الأميركية التي تريد الالتزام بها، ويمكن لأي رئيس قادم، سواء كان دونالد ترامب أو سواه، أن ينسحب من تلك الاتفاقية بقرار منفرد منه.

وبالرغم من أن الاتفاقية (المادة ٩) تنص على "تسجيلها لدى الأمم المتحدة وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة في غضون ٦٠ يوماً من دخولها حيز التنفيذ"، فإنّ تسجيلها لا يعني أنها ستكون ملزمة لأي رئيس أميركي مستقبلي لا يريد الالتزام بها أو يجد أن الالتزام غير ذي جدوى.

وانطلاقاً من إدراك الأميركيين هذه المسلمة، ورد في الاتفاقية (المادة ٧) أنه "لا يجوز حلّ أي اختلاف في وجهات النظر أو نزاعات تتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية إلا من خلال التشاور بين الطرفين، ولا يجوز إحالتها إلى أي محكمة وطنية أو دولية أو هيئة تحكيم أو أي هيئة مماثلة أخرى أو أي طرف ثالث للتسوية"، وتضيف أن تنفيذ الأنشطة "مرهون بتوافر الأموال لذلك" (المادة نفسها).

كما تورد الاتفاقية في المادة ١١ أنه "يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية عن طريق تقديم إشعار مكتوب عبر القنوات الدبلوماسية للطرف الآخر بنيته إنهاء هذه الاتفاقية. ويدخل الإنهاء حيز التنفيذ بعد ٦ أشهر من تاريخ هذا الإشعار".

في المحصلة، تعد هذه الاتفاقية الأمنية الثنائية مجرد قوننة لما هو قائم فعلياً وما يتم تنفيذه من دعم عسكري أميركي وأطلسي لأوكرانيا في حربها مع روسيا، مع العلم أن عدداً من الدول الحليفة للولايات المتحدة، ومنها بعض دول الخليج الفارسي، سارعت إلى إبداء رغبتها في توقيع اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، لكن يبقى الأمر من دون فائدة حقيقية، إذا لم تنص المعاهدة على ما يشبه المادة ٥ من اتفاقية "منظمة حلف شمالي الأطلسي"، ولم يقرّها الكونغرس الأميركي لتتمتع بالديمومة والاستمرارية.

هذه الاتفاقية بشكلها الحالي لا يمكن اعتبارها سوى مجرد قوننة للعلاقات الدفاعية بين إدارة بايدن وأوكرانيا

التحليل الإخباري

«الشجاعية».. المقاومة تغرق جيش الاحتلال

خليل نصر الله
كاتب ومحلل سياسي

من جديد، عاد جيش الاحتلال ليغرق في الشجاعية شرق غزّة. الحي الذي أراد الثأر منه بعد المقتلة التي تعرض لها جنود غولاني عام ٢٠١٤، ثمّ المقتلة الثانية أواخر عام ٢٠٢٣.

في الرابع من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، وقف وزير الحرب الصهيوني "يوآف غالانت"، عند مشارف غزّة، بين جنوده، وتوعد حيّ الشجاعية وجباليا قائلًا: "مقاتلو جولاني يعودون إلى هنا لإغلاق الدائرة، ولن يغادروا قبل تدمير البنية التحتية الإرهابية".

يومها، خاض لواء غولاني اشتباكات ضارية مع مقاتلي القسام والفصائل الأخرى، وكان الرد على غالانت بـ"صورة السيلفي" الشهيرة لمقاوم قسامي إلى جانب ناقلة جند تلتهمها النيران بعد ضربها من قبل المقاومين. يومها أيضًا وقعت قوات في كمائن الموت وقتل ما لا يقل عن عشرة بين جنديّ وضابط وفق اعترافات رسمية، ناهيك عن قتلى من ألوية ووحدات عسكرية أخرى.

في السادس من كانون الأول/ديسمبر، أي بعد يومين من تصريح غالانت، وصفت صحيفة معاريف مشهد المعارك في حيّ الشجاعية وجباليا بالأعنف منذ بدء العملية البرية قبل مدة.

لم تستمر المعارك طويلًا، حيث تراجع جيش الاحتلال زاعمًا تحقيق منجزات وتفكيك كتائب لحماس، وهو ما دحضته الوقائع، وكذلك معلومات غربية و"إسرائيلية" عن إعادة المقاومة تشكيل قواتها في كامل شمال القطاع.

قبل العلمية العسكرية في رفح، ومع تراجع جيش الاحتلال في خان يونس، اختبر جنود العدوّ جباليا مجددًا، ما أوقعهم بمقتلة كبيرة، تصدرت مشاهدها شاشات التلفزة، وشهد الميدان تطوّرًا في عمل المقاومة التي خبرت تكتيكات العدوّ وتكيفت معها، كالعادة دخول ثمّ تراجع.

يوم الخميس، أطلق جيش العدوّ عملية عسكرية في حيّ الشجاعية، الحي الذي فشل فيه أواخر العام الماضي، بحجة ضرب كتائب القسام وسرايا القدس التي عادت إلى المنطقة، وفق توصيف جيش الاحتلال. في الواقع، يعود جيش الاحتلال للغرق هناك، وما العودة إلا مؤشر على الفشل في السابق، حيث تحدث قادة العدوّ عن إنجازات، يتبين اليوم أنها زائفة.

لكن أسئلة تطرح حول ماهية المغامرة "الإسرائيلية" من جديد، والاستعداد لدفع الثمن. هنا، لا بد من الإشارة إلى أمور عدة أبرزها محاولة تهيئة الأرضية لـ"منطقة عازلة"، في حال لم يتم التوصل لاتفاق وقف نار، وكذلك البحث عن منجز في منطقة تشكّل حساسية لدى الجيش الصهيوني وكذلك جمهوره.

حتّى الآن، ووفق الوقائع الميدانية، يبدو واضحًا أن منجزًا يعتد به صعب المنال في الشجاعية، خصوصًا أن المقاومة حاضرة وقد طورت في عملها إلى حد لا يمكن لجيش الاحتلال السيطرة، مع إبقائه ضمن إطار العلميات الخاطفة التي لا يمكن صرفها، ومنعه من التثبيت والاستقرار في منطقة عمرانية، كما هو حال باقي مناطق القطاع.

يبقى القول إن رمال حيّ الشجاعية لا تختلف عن رمال كامل القطاع، وإغراق جيش الاحتلال فيها أمر مفروغ منه، وهو ما يعقد المشهد على الطاقمين العسكري والسياسي ويضعهما أمام خيار واحد هو وقف الحرب وإلا دفع الثمن.